

الاقتصاد في العصر العثماني

م.م ضياء عبد الخالق جسام ذياب

الجامعة المستنصرية/كلية التربية الاساسية

المستخلص

يتناول هذا البحث البنية الاقتصادية للدولة العثمانية في أبعادها الثلاثة المتكاملة: النظام المالي والميزانية، والنشاط الإنتاجي الزراعي والحرفي، ومنظومة التجارة والأسواق والمنشآت الاقتصادية، وذلك عبر مقارنة تحليلية تاريخية تسعى إلى فهم آليات الصعود والتراجع في واحدة من أطول الإمبراطوريات عمراً في التاريخ. وقد خلص البحث إلى أن الاقتصاد العثماني في مراحل ازدهاره قام على توازن دقيق بين تنوع مصادر الإيراد وكفاءة الجهاز الإنتاجي وانفتاح الشبكة التجارية، وأن هذا التوازن بدأ يختل تدريجياً منذ أواخر القرن السادس عشر جزاء جملة من العوامل المتشابكة، أبرزها: اختلال المنظومة الضريبية وتحولها من أداة بناء إلى آلية استنزاف، وتراجع النشاط الإنتاجي الزراعي والحرفي في مواجهة التحدي الصناعي الأوروبي، وتحول الروابط التجارية الخارجية من مصدر قوة إلى قيد تبعية تجسد في منظومة الامتيازات الأجنبية والديون الخارجية المتركمة التي أفضت إلى إعلان الإفلاس عام 1875م وإنشاء إدارة الدين العام عام 1881م. ويؤكد البحث أن أزمة الاقتصاد العثماني لم تكن أزمة موارد بل كانت في جوهرها أزمة مؤسسات وإدارة وقرار، وأن الدروس المستخلصة منها تتجاوز حدود التاريخ الاقتصادي لتطرح تساؤلات راهنة حول إشكاليات التبعية الاقتصادية وإدارة الديون السيادية وتحديات التصنيع في الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العثماني، العجز المالي، التبعية الاقتصادية، إدارة الدين العام.

Abstract

This research examines the economic structure of the Ottoman Empire across three interrelated dimensions: the financial system and state budget, agricultural and craft production, and the commercial network encompassing markets and economic institutions. Employing a historical-analytical approach, the study seeks to understand the mechanisms behind the rise and decline of one of history's longest-lasting empires. The research concludes that the Ottoman economy during its peak periods rested upon a delicate balance between diversified revenue sources, productive efficiency, and an open commercial network. This balance began to deteriorate gradually from the late sixteenth century onward due to a complex interplay of factors, most notably: the distortion of the tax system from an instrument of state-building into a mechanism of resource extraction, the decline of agricultural and craft production in the face of European industrial competition, and the transformation of external commercial ties from a source of strength into a dependency trap — manifested in the capitulations system and the accumulation of foreign debt that ultimately led to the declaration of bankruptcy in 1875 and the establishment of the Public Debt Administration in 1881. The research argues that the Ottoman economic crisis was fundamentally a crisis of institutions, governance, and decision-making rather than a crisis of resources. The lessons derived extend beyond the boundaries of economic history to raise contemporary questions about economic dependency, sovereign debt management, and the challenges of industrialization in developing states.

Keywords: Ottoman Economy, Fiscal Deficit, Economic Dependency, Public Debt Administration.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

يُعدّ الاقتصاد العثماني من أكثر الموضوعات التاريخية ثراءً وتعقيداً، إذ يجمع بين بنى مالية متطورة وأنماط إنتاجية متنوعة، تشكلت عبر قرون من الصعود والانحدار. فقد حكمت الدولة العثمانية لأكثر من ستة قرون إمبراطوريةً ممتدة من البلقان إلى شمال أفريقيا ومن الأناضول إلى شبه الجزيرة العربية، وشملت شعوباً وديانات وثقافات متعددة، مما جعل إدارة اقتصادها الشاسع تحدياً هيكلياً مستمراً يستدعي الدراسة والتمحيص. وقد

تمحورت المنظومة الاقتصادية العثمانية حول ثلاثة أركان متشابكة: النظام المالي والضريبي الذي وفّر للدولة مواردها اللازمة للإنفاق العسكري والإداري، والنشاط الإنتاجي الزراعي والحرفي الذي شكّل العمود الفقري للثروة الوطنية وقوة العمل، والتجارة الداخلية والخارجية التي ربطت الأسواق وحركت السلع عبر الأقاليم المترامية. وكان لكل ركن من هذه الأركان مؤسساته الخاصة وأدواته التشريعية وأعرافه الاجتماعية، كما كانت تتشابك فيما بينها بعلاقات تكامل أو توتر بحسب المرحلة التاريخية. غير أن الاقتصاد العثماني لم يسلم من التحولات الجوهرية التي أعادت رسم ملامحه مع مرور الزمن؛ إذ بدأت بوادر الأزمة تتشكل منذ أواخر القرن السادس عشر جرّاء تراجع الموارد، وتضخّم الجهاز الإداري والعسكري، وتحول طرق التجارة العالمية. ثم تعمقت هذه الأزمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع صعود القوى الصناعية الأوروبية وتنامي نفوذها التجاري والسياسي على حساب السيادة العثمانية، حتى أفضى ذلك إلى حالة من التبعية الاقتصادية تجسّدت في إعلان الإفلاس عام ١٨٧٥م وإنشاء إدارة الدين العام.

نهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج العلمية المتكاملة التي تستدعيها طبيعة الموضوع وتعدد أبعاده التاريخية والاقتصادية: المنهج التاريخي: شكّل هذا المنهج الركيزة الأساسية للدراسة، إذ اعتمد على تتبّع التطور الزمني للمنظومة الاقتصادية العثمانية عبر مراحلها المختلفة، من مرحلة التأسيس والازدهار في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، مروراً بمرحلة الاستقرار النسبي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وصولاً إلى مرحلة الأزمة والتراجع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد أتاح هذا المنهج رصد التحولات البنوية وتفسير أسبابها ونتائجها ضمن سياقها الزمني الصحيح. المنهج الوصفي التحليلي: استُعين بهذا المنهج في وصف مكونات النظام المالي والإنتاجي والتجاري العثماني وصفاً دقيقاً، ثم تحليل هذه المكونات وبيان طبيعتها والعلاقات التي تربطها ببعضها. فلم يقتصر البحث على سرد الوقائع والأرقام بل سعى إلى استخلاص الأنماط والقواعد التي تفسر السلوك الاقتصادي للدولة العثمانية في مراحلها المختلفة. المنهج المقارن: وُظف هذا المنهج في موضعين رئيسيين؛ الأول مقارنة المراحل الزمنية المختلفة للاقتصاد العثماني للكشف عن أوجه التطور والتراجع، والثاني المقارنة بين النموذج الاقتصادي العثماني والنماذج الاقتصادية الأوروبية الصاعدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بما يُجلب حجم الفجوة التنموية وطبيعة التحديات التي واجهتها الدولة. منهج تحليل البنى المؤسسية: اعتمد البحث على تحليل المؤسسات الاقتصادية العثمانية كنظام التيمار وطوائف الحرف وإدارة الدين العام بوصفها بنى مؤسسية لها منطقتها الداخلي وشروط نشأتها وعوامل تفككها، لا مجرد ترتيبات إدارية قابلة للفصل عن سياقها الاجتماعي والسياسي.

إشكالية البحث

تتطلب هذه الدراسة من إشكالية محورية تتمثل في التساؤل الآتي:

كيف أسهمت هيكل النظام المالي وأساليب الإنتاج ومنظومة التجارة في صعود الدولة العثمانية وازدهارها، ثم في تراجع قدرتها الاقتصادية وسقوطها في فخ التبعية الخارجية؟

وتفرع عن هذه الإشكالية المحورية جملة من التساؤلات الفرعية:

١. ما طبيعة الهيكل الضريبي العثماني وكيف أثر في استقرار الخزينة أو اضطرابها عبر المراحل التاريخية المختلفة؟
٢. ما الدور الذي أداه نظام الأراضي والإنتاج الزراعي في تمويل الدولة وتحقيق الأمن الغذائي لسكانها؟
٣. كيف أسهم نظام طوائف الحرف في تنظيم الإنتاج الصناعي والحفاظ على استقراره، وما حدود قدرته على مواجهة التحديات الأوروبية الحديثة؟
٤. ما أثر الامتيازات الأجنبية وتحول طرق التجارة في تحويل الاقتصاد العثماني من نموذج الاكتفاء والسيادة إلى نموذج التبعية والديون؟

فرضية البحث

تتبنى هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية: "إن قوة الاقتصاد العثماني في مراحل ازدهاره كانت وليدة توازن دقيق بين تنوع الإيرادات وكفاءة النشاط الإنتاجي وانفتاح التجارة، في حين أن انهياره كان نتاجاً حتمياً لثلاثة عوامل متشابكة: اختلال المنظومة الضريبية وتحولها إلى أداة استنزاف لا بناء، وعجز الدولة عن تحديث بنيتها الإنتاجية في مواجهة الثورة الصناعية الأوروبية، فضلاً عن تحوّل الروابط التجارية الخارجية من مصدر قوة إلى قيد تبعية". وتتنبأ عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيتان فرعيتان:

الفرضية الفرعية الأولى: إن فاعلية النظام المالي العثماني كانت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بقدرة الدولة على الموازنة بين تنوع مصادر الإيراد وضبط قنوات الإنفاق، وحين اختل هذا التوازن تحوّل العجز من ظاهرة طارئة إلى بنية هيكلية مزمنة.

الفرضية الفرعية الثانية: إن تراجع الاقتصاد العثماني لم يكن قدراً محتوماً بل كان في جوهره فشلاً في إدارة التحولات الكبرى، إذ أخفقت الدولة في تطوير منظومتها الإنتاجية والتجارية بالسرعة الكافية لمجاراة النموذج الاقتصادي الأوروبي الصاعد.

أهمية البحث

يُسهّم هذا البحث في تقديم قراءة تحليلية منهجية للبنية الاقتصادية العثمانية في أبعادها المالية والإنتاجية والتجارية، مما يُعزّز الفهم المتكامل لآليات عمل الاقتصادات الإمبراطورية ما قبل الحديثة وعوامل تحوّلها. كما يُجلبُ الصلة بين السياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي، وهي صلة كثيراً ما يُغفل عنها في الدراسات التجزئية التي تتناول كل حقل بمعزل عن غيره.

هيكلية البحث

جاء هذا البحث مقسماً إلى مقدمة وثلاثة مباحث رئيسية وخاتمة، وفق الهيكل الآتي: المبحث الأول: النظام المالي والميزانية العثمانية — ويتناول هيكلية الإيرادات العامة من جزية وعوارض وضرائب جمركية ومقاطعات، ثم قنوات الإنفاق من مواجب وتسليمات وإخراجات ونفقات حرب، وصولاً إلى تشريح ظاهرة عجز الميزانية وأساليب تمويله. المبحث الثاني: النشاط الإنتاجي وأساليب الإنتاج — يعالج محوري الإنتاج الزراعي بنظامي الأراضي الأميرية والتيمار، والإنتاج الصناعي الحرفي بنظام الطوائف، مع تتبّع تحدياتهما في مواجهة التحولات الأوروبية الكبرى في القرن التاسع عشر. المبحث الثالث: التجارة والأسواق والمنشآت الاقتصادية — يستعرض منظومة التجارة الداخلية والخارجية بما فيها الامتيازات الأجنبية ونظام القوافل، ومنشآت الأسواق من خانات وبازارات، ثم يختتم بتحليل النظام النقدي ودور الحسبة ومآل الدين العام وظهور البنوك الحديثة.

وتُختتم الدراسة بخاتمة تستجمع النتائج والاستخلاصات التحليلية الرئيسية

المبحث الأول: النظام المالي والميزانية العثمانية

لا تُقرأ قوة الدولة أو ضعفها في ساحات المعارك وحدها، بل تُقرأ أيضاً في سجلات خزينتها وأرقام ميزانيتها؛ فالمال عصب الحرب والسلم معاً، وهو الذي يُحدد في نهاية المطاف قدرة الدولة على الصمود أو الانهيار. من هذه الزاوية يكتسب النظام المالي العثماني أهمية استثنائية بوصفه مرآة عاكسة لمسيرة الإمبراطورية بأسرها. وقد تميّز هذا النظام بتعقيد بالغ نبع من طبيعة الدولة العثمانية ذاتها؛ إمبراطورية ممتدة تضم أقاليم متباينة الثروات والموارد، وتحكم شعوباً مختلفة الديانات والأعراف والأنشطة الاقتصادية. فكان لزاماً على الإدارة المالية أن تُطوّر منظومة ضريبية مرنة قادرة على استيعاب هذا التنوع واستثماره لصالح الخزينة المركزية، دون أن تدفع الرعايا إلى التذمر أو الفرار أو الثورة. وعلى امتداد قرون نجحت الدولة العثمانية في الحفاظ على هذا التوازن الدقيق بين الجباية والعدالة، وبين الإنفاق والترشيد. غير أن هذا التوازن بدأ يختل تدريجياً ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر، حين أخذت النفقات تتضخم فيما كانت الإيرادات تتراجع أو تتجمّد، لتغدو ظاهرة العجز المالي سمةً بنيوية مزمّنة لا حدثاً طارئاً قابلاً للمعالجة. وسيتناول هذا المبحث بنية الإيرادات والنفقات ثم أساليب مواجهة هذا العجز بشيء من التفصيل والتحليل.

المطلب الأول: هيكلية الإيرادات العامة

اعتمدت الدولة العثمانية في تنظيم مواردها المالية على عدد كبير من المصادر المختلفة، إذ أدركت الإدارة العثمانية منذ وقت مبكر أن الاعتماد على مورد واحد قد يعرّض مالية الدولة للاضطراب إذا تراجع ذلك المورد لأي سبب، مثل الحروب أو الكوارث أو ضعف النشاط التجاري. لذلك عملت على تنويع مصادر الإيرادات بحيث تتوزع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعائدات أملاك الدولة، والرسوم المختلفة. وقد ظهرت هذه الموارد في سجلات الميزانية المركزية للدولة، حيث شكّلت مجتمعة الأساس الذي اعتمدت عليه الخزينة العثمانية في تمويل نفقات الجيش والإدارة والمشروعات العامة.

١. الجزية:

كانت الجزية من أهم الموارد المالية التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية، وهي ضريبة كانت تُفرض على غير المسلمين من سكان الدولة الذين يُعرفون في النظام الإسلامي بأهل الذمة. وقد فرضت هذه الضريبة مقابل التزام الدولة بحمايتهم وضمان أمنهم والسماح لهم بممارسة شعائهم الدينية بحرية، كما كانوا يُعفون في المقابل من الخدمة العسكرية التي كانت مفروضة على المسلمين. ولم تكن الجزية مبلغاً موحداً على جميع المكلفين بها، بل جرى تقسيمها إلى ثلاث فئات تختلف قيمتها تبعاً للحالة الاقتصادية للفرد، حيث وُجدت فئة دنيا يدفع أصحابها مبلغاً منخفضاً، وفئة متوسطة، وفئة عليا يدفع أصحابها مقداراً أكبر. وقد عُرفت الإدارة العثمانية بدقتها في تنظيم سجلات جباية هذه الضريبة، إذ كانت تُعد قوائم تفصيلية بأسماء المكلفين بها وقيمة ما يدفعه كل فرد. ولهذا السبب اعتُبرت الجزية من الموارد المالية المستقرة نسبياً في الخزينة، خصوصاً في الفترات التي توسعت فيها الدولة العثمانية داخل أوروبا، حيث ازداد عدد السكان غير المسلمين الخاضعين للنظام الضريبي العثماني¹.

ظهرت في البداية بوصفها ضرائب استثنائية تُفرض في أوقات الطوارئ، وخاصة خلال الحروب أو الأزمات التي تتطلب نفقات إضافية لا تستطيع الموارد الاعتيادية تغطيتها. وكانت هذه الضريبة تُدفع أحياناً بصورة نقدية، وأحياناً بصورة عينية أو خدمات تقدمها المجتمعات المحلية للدولة. ومع مرور الوقت وتزايد احتياجات الدولة العسكرية والإدارية، تحولت العوارض الديوانية تدريجياً من ضريبة مؤقتة إلى مورد شبه دائم يُفرض بصورة دورية. ومن الملاحظ أن الأرقام المسجلة في الميزانية العثمانية لا تعكس دائماً القيمة الحقيقية لهذه الضريبة، لأن جزءاً كبيراً منها لم يكن يُدفع نقدًا، بل كان يُقدم في شكل خدمات مختلفة مثل المشاركة في بناء القلاع والتحصينات، أو العمل في شق الطرق وإصلاحها، أو توفير الخيول ووسائل النقل المستخدمة في البريد السلطاني. ولذلك فإن القيمة الاقتصادية الفعلية لهذه الضريبة كانت في الواقع أكبر مما يظهر في السجلات المالية الرسمية.^٢

٣. نظام المقاطعات

وهو مصطلح كان يُطلق على مصادر الدخل التي تملكها الدولة وتقوم بتأجير حق إدارتها وجباية عائداتها إلى أفراد أو متعهدين مقابل مبلغ محدد يدفع مسبقاً للخزينة. وقد شملت المقاطعات مجموعة واسعة من الموارد مثل المناجم، والأراضي الزراعية الواسعة، والمرافئ، ودور ضرب النقود، إضافة إلى بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي كانت تدر أرباحاً ثابتة. وكان هذا النظام يوفر للدولة ميزة مالية مهمة، إذ يتيح لها الحصول على مبالغ كبيرة بصورة عاجلة من خلال تأجير هذه الموارد، وهو أمر كان مفيداً خصوصاً في أوقات الحروب عندما تحتاج الدولة إلى تمويل سريع لنفقاتها العسكرية. وتشير الدراسات إلى أن إيرادات المقاطعات كانت تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الخزينة المركزية، إذ تراوحت بين نحو ربع الإيرادات الكلية وأحياناً أكثر من نصفها، وهو ما يدل على الدور المحوري الذي أداه هذا النظام في تمويل الدولة العثمانية.^٣

٤. الضرائب الجمركية

احتلت مكانة مهمة ضمن الموارد المالية للدولة، إذ كانت تُفرض على البضائع التي تمر عبر حدود الدولة أو تنتقل بين أقاليمها المختلفة. وكانت نسبة هذه الضرائب تختلف بحسب نوع السلعة وقيمتها وأحياناً بحسب جنسية التاجر الذي يقوم بعملية النقل أو التجارة. وقد ازدهرت هذه الإيرادات بشكل خاص في الموانئ الكبرى التي كانت تمثل مراكز رئيسية للتجارة الدولية، مثل إسطنبول وإزمير وجدة، حيث كانت تمر عبرها كميات كبيرة من السلع القادمة من أوروبا وآسيا وأفريقيا. ونتيجة لهذا النشاط التجاري الواسع أصبحت الجمارك مصدرًا مهمًا لدخل الدولة، كما ساعدت في تنظيم حركة التجارة والإشراف عليها.^٤ إلى جانب هذه الموارد اعتمدت الدولة العثمانية أيضًا على الغنائم الحربية والرسوم القضائية بوصفها مصادر إضافية للإيرادات. ففي فترات التوسع العسكري كانت الغنائم التي يحصل عليها الجيش من الحملات العسكرية تشكل موردًا ماليًا مهمًا يرفد خزينة الدولة، حيث كانت تُقسم وفق نظام محدد يخصص جزءًا منها للدولة. أما الرسوم القضائية فكانت تُجبي من المحاكم الشرعية عند تسجيل العقود المختلفة مثل عقود البيع والشراء والزواج والمواثيق وغيرها من المعاملات القانونية. وعلى الرغم من أن هذه الرسوم لم تكن تشكل المصدر الأكبر للدخل، فإنها مثلت موردًا ثابتًا نسبيًا يعكس الدور الإداري والقضائي الذي كانت تقوم به مؤسسات الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع العثماني.^٥

المطلب الثاني: النفقات العامة وقنوات الصرف

تنوعت نفقات الدولة العثمانية لتشمل الجوانب العسكرية والإدارية والاجتماعية، إذ كانت الدولة تدير إمبراطورية واسعة تمتد عبر مساحات جغرافية كبيرة وتضم شعوبًا متعددة، الأمر الذي فرض عليها جهازًا إداريًا وعسكريًا معقدًا يحتاج إلى موارد مالية ضخمة لضمان استمراره. وقد انعكس هذا التنوع في بنود الميزانية العثمانية التي شملت رواتب الجيش والموظفين، ومصاريق القصر، والنفقات المرتبطة بالحروب والتحصينات، إضافة إلى الالتزامات الدينية والإدارية للدولة. وكانت بعض هذه البنود تستهلك الجزء الأكبر من موارد الخزينة، مما جعل إدارة النفقات مسألة بالغة الحساسية بالنسبة للسلطة المركزية.

١. المواجه (أو العلوفاة):

وهي الرواتب والأجور التي كانت الخزينة العثمانية تدفعها نقدًا لأفراد القوات المركزية التابعة للسلطان والمعروفة باسم قوات "القبولي"، إضافة إلى رواتب أفراد الأسطول البحري وكبار موظفي الدولة والإداريين العاملين في مؤسسات الحكم المختلفة. وقد احتلت هذه الرواتب مكانة أساسية في هيكل النفقات، إذ كانت تشكل النسبة الأكبر من مصروفات الخزينة، حيث تراوحت بين نحو ٤٥٪ و ٧٠٪ من إجمالي النفقات. ويعكس هذا الحجم الكبير الأهمية التي أولتها الدولة للحفاظ على ولاء الجيش والإدارة، لأن استقرار الحكم كان يعتمد إلى حد كبير على انتظام دفع هذه الرواتب.

ولهذا السبب كان أي تأخير في دفع المواجه يؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطرابات خطيرة داخل العاصمة، خصوصاً من قبل قوات الإنكشارية التي كانت تشكل إحدى أهم القوى العسكرية والسياسية في الدولة، إذ عرفت هذه القوات بتاريخ من التمردات والاحتجاجات عندما تتأخر رواتبها أو تتعرض مصالحها للتهديد^٦.

٢. التسليمات:

يشير هذا المصطلح إلى المبالغ المالية التي كانت الخزينة تسلمها لبعض الأمناء أو المسؤولين المكلفين بتأمين احتياجات القصر السلطاني ومرافق الدولة المختلفة. وكانت هذه الأموال تُستخدم لشراء المؤن والمواد الغذائية والملابس وسائر اللوازم اللازمة لإدارة القصر السلطاني وما يرتبط به من مؤسسات وخدم. كما كانت تشمل الأموال التي تُحوّل إلى الحساب الخاص بالسلطان، إضافة إلى المبالغ المخصصة لتغطية نفقات المؤسسات الصناعية والعسكرية التابعة للدولة، مثل مصانع المدافع وترسانات بناء السفن التي كانت تشكل ركيزة أساسية للقوة العسكرية العثمانية. ولم تقتصر التسليمات على الجوانب الإدارية فقط، بل شملت كذلك تكاليف الضيافة الرسمية والاحتفالات والمراسم السلطانية التي كانت تُقام في المناسبات المختلفة. وقد كانت هذه الاحتفالات تُنظم بعناية وتُصرف عليها مبالغ كبيرة لأنها كانت تمثل وسيلة لإظهار هيبة الدولة وقوتها أمام الرعايا والوفود الأجنبية، وتعكس المكانة السياسية والرمزية للسلطان داخل الإمبراطورية وخارجها^٧.

٣. الإخراجات:

يضم هذا البند مجموعة متنوعة من النفقات التي لا تندرج ضمن الرواتب أو المصاريف اليومية للقصر، بل تتعلق بالتزامات مالية أخرى تتحملها الخزينة. ومن بين هذه النفقات سداد الديون التي قد تترتب على الدولة نتيجة الحروب أو المشروعات الكبرى أو الأزمات الاقتصادية. كما يشمل هذا البند الأموال التي كانت تُرسل سنويًا إلى الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة ضمن ما يُعرف باسم "الصرة السلطانية". وكانت هذه الأموال تُرسل مع قافلة الحج الرسمية التي تنطلق من العاصمة أو من المراكز الكبرى في الدولة، وتضم إلى جانب النقود هدايا ومؤنًا مخصصة لأهالي الحرمين ولخدمة الأماكن المقدسة. ولم تكن الصرة السلطانية مجرد مساعدة مالية، بل كانت تحمل دلالة سياسية ودينية مهمة، إذ كانت تعبر عن دور الدولة العثمانية بوصفها راعية للأماكن المقدسة في العالم الإسلامي، وتؤكد مكانة السلطان باعتباره حامي الحرمين الشريفين والمسؤول عن رعايتهما^٨.

٤. نفقات الحرب والتحصينات:

شكلت الحروب المستمرة التي خاضتها الدولة العثمانية عبر تاريخها أحد أكبر مصادر الإنفاق المالي. فقد كانت الإمبراطورية منخرطة في صراعات متكررة مع قوى إقليمية ودولية، الأمر الذي تطلب تخصيص موارد ضخمة لتجهيز الجيوش وتمويل الحملات العسكرية. وغالبًا ما كانت هذه النفقات لا تظهر بالكامل في الميزانية العادية، لأن الدولة كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى فرض ضرائب استثنائية أو الحصول على قروض مؤقتة لتغطية التكاليف الطارئة للحروب. وشملت هذه النفقات بناء القلاع والتحصينات العسكرية على الحدود، وشراء الأسلحة والذخائر، وتجهيز الأساطيل البحرية وصيانتها، إضافة إلى تمويل عمليات النقل والإمداد التي كانت ضرورية لتحريك الجيوش عبر المسافات الطويلة داخل أراضي الإمبراطورية^٩.

٥. النفقات الإدارية والقضائية:

شملت هذه النفقات المصاريف المتعلقة بإدارة شؤون الدولة في العاصمة والأقاليم المختلفة. فقد كانت الدولة العثمانية تعتمد على جهاز إداري واسع يضم القضاة والمفتين والكتبة والموظفين المسؤولين عن إدارة الدواوين وتنظيم شؤون الحكم. وكانت الخزينة تتحمل رواتب هؤلاء الموظفين، إضافة إلى التكاليف المرتبطة بتسيير عمل المؤسسات القضائية والإدارية. كما تضمنت هذه النفقات تكاليف البريد السلطاني الذي كان يشكل شبكة اتصال حيوية تربط العاصمة بالأقاليم البعيدة، حيث كانت الرسائل والأوامر السلطانية تُنقل عبر محطات بريدية موزعة على طرق الدولة الرئيسية. كذلك شملت النفقات أعمال صيانة الدواوين والمباني الإدارية وتجهيزها بما يلزم لضمان استمرار عمل الجهاز الحكومي بكفاءة^{١٠}.

المطلب الثالث: عجز الميزانية وأساليب تمويله

بدأ عجز الميزانية يظهر بشكل واضح في الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي (عهد السلطان مراد الثالث)، وأصبح سمة عامة للميزانيات العثمانية حتى سقوط الدولة. وكان هذا العجز هو التحدي الأكبر الذي واجه السلاطين والوزراء. أسباب العجز:

خروج الأقاليم الغنية: أدى فقدان السيطرة على أقاليم مثل المجر وبعض أجزاء البلقان إلى فقدان موارد ضريبية ضخمة ومناجم مهمة للفضة والذهب، مما أدى لانكماش القاعدة الضريبية^{١١}. تغير طرق التجارة: أدت الاكتشافات الجغرافية البرتغالية والإسبانية إلى تحول مسار التجارة العالمية بعيداً عن الأراضي العثمانية، مما حرم الدولة من رسوم العبور (الترانزيت) الضخمة التي كانت تتقاضاها من القوافل^{١٢}. فساد نظام الالتزام: أدى تحول الالتزام إلى نظام وراثي (المالكانة) إلى تسرب الإيرادات لأيدي الأعيان المحليين بدلاً من الخزينة المركزية، حيث أصبح الملتزم يهدف للربح السريع دون الاهتمام بمستقبل الأرض^{١٣} تضخم الجهاز الإداري والعسكري: زادت أعداد الإنكشارية والموظفين بشكل هائل، مما أدى لتضخم فاتورة الرواتب في وقت كانت فيه الإيرادات تتناقص^{١٤}.

أساليب التمويل:

واجهت الدولة العثمانية على مدى قرون مشكلة عجز دائم في الخزينة، خاصة مع تضخم النفقات العسكرية والإدارية وارتفاع كلفة إدارة إمبراطورية واسعة تضم شعوباً متعددة وأقاليم شاسعة. ولتغطية هذا العجز لجأت الدولة إلى وسائل متعددة، إلا أن هذه السياسات كان لها آثار سلبية على الاقتصاد على المدى الطويل وأضعفت القدرة المالية للدولة. أول وسيلة كانت تخفيض قيمة العملة، إذ قامت الدولة بتقليل كمية المعدن النفيس في المسكوكات المعدنية لتوفير السيولة النقدية اللازمة لسداد النفقات. هذا الإجراء أدى إلى تضخم هائل، لأن النقود المتداولة فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها الحقيقية، وبدأت الأسعار ترتفع بسرعة. كما أدى هذا التخفيض إلى فقدان الثقة في العملة بين التجار والعامّة على حد سواء، وهو ما تسبب في احتجاجات شعبية وعسكرية عنيفة، خصوصاً بين الجنود الذين كانوا يتفاوضون رواتبهم نقدًا وكانوا الأكثر تضرراً من انخفاض القيمة الشرائية للنقود^{١٥}. ثاني وسيلة كانت الاستدانة الداخلية، حيث كانت الدولة تقترض أموالاً من الصيارفة في أسواق الجالطة الشهيرة، ومن كبار ملاك الأراضي والممتلكات في الإمبراطورية. غالباً ما كانت هذه القروض بفوائد مرتفعة جداً، وكانت مرتبطة بضمانات من إيرادات الدولة المستقبلية، مثل ضرائب المقاطعات أو عوائد المناجم. هذه الطريقة وفرت السيولة على المدى القصير، لكنها زادت من الضغط المالي على الدولة في المستقبل، إذ كان عليها تسديد القروض والفوائد بشكل مستمر، مما أدى إلى تراكم الديون الداخلية^{١٦}.

ثالث وسيلة كانت الاستدانة الخارجية، التي بدأت بشكل رسمي في منتصف القرن التاسع عشر خلال حرب القرم، عندما اضطر العثمانيون للاقتراض من البنوك الأوروبية لتغطية تكاليف الحرب. هذه القروض الخارجية كانت لها شروط صارمة، وغالباً ما كانت مرتبطة بمراقبة الأجانب على بعض موارد الدولة. ومع تراكم الديون وعدم قدرة الدولة على السداد، أعلنت الدولة العثمانية إفلاسها رسمياً في عام ١٨٧٥م، وتم إنشاء "إدارة الدين العام" التي تولت السيطرة على بعض موارد الدولة السيادية مثل التبغ والملح والحرير لتسديد الديون، وهو ما قلص بشكل كبير من سيادة الدولة على مواردها الأساسية^{١٧}.

رابع وسيلة كانت بيع المناصب والوظائف الإدارية، حيث لجأت الدولة في بعض الفترات لعرض المناصب الإدارية لمن يدفع أعلى مبلغ مالي. هذا الإجراء وفر دخلاً عاجلاً للخزينة، لكنه أضعف جهاز الدولة الإداري على المدى الطويل، إذ أدى إلى انتشار الفساد والمحسوبية في الأقاليم، وتزايد المظالم على السكان، وقلل من كفاءة الموظفين الذين أصبحوا يعملون لمصالحهم الخاصة أكثر من اهتمامهم بمصلحة الدولة والمجتمع^{١٨}.

البحث الثاني: النشاط الإنتاجي وأساليب الإنتاج

إذا كان النظام المالي يُمثّل الواجهة الرسمية للاقتصاد العثماني، فإن النشاط الإنتاجي يُمثّل عمقه الحقيقي وجوهره الحيّ؛ فمن الحقول الزراعية الممتدة في سهول الأناضول والبلقان ومصر والشام، ومن الورش الحرفية المنتشرة في أسواق إسطنبول وبورصة وحلب والقاهرة، كانت تنبع الثروة الفعلية التي تُغذي الخزينة وتُطعم الملايين وتُصدّر إلى أسواق العالم. وقد أسست الدولة العثمانية منذ وقت مبكر منظومة دقيقة لتنظيم هذا النشاط الإنتاجي والإشراف عليه؛ فعلى الصعيد الزراعي وضعت نظام ملكية أراضي يحمي حق الفلاح في الانتفاع ويضمن للدولة عائداتها الضريبية، وعلى الصعيد الصناعي أتاحت لطوائف الحرف هامشاً من التنظيم الذاتي الذي ضمن جودة الإنتاج وحماية الحرفيين واستقرار الأسواق. وكان هذا النظام المزدوج من الرعاية الرسمية والتنظيم الذاتي السرّ الكامن وراء صمود الاقتصاد الإنتاجي العثماني لقرون طويلة. بيد أن القرن التاسع عشر أتى بتحديات لم تكن الدولة مهياًة لمواجهتها؛ إذ اكتسحت المنتجات الأوروبية المُصنّعة بالآلة الأسواق المحلية العثمانية، فعجزت الحرف اليدوية عن المنافسة، وتهاوت طوائف كثيرة، وتراجع الإنتاج الزراعي في مناطق عديدة جزاء إرهاب الفلاحين بالضرائب وتجاوزات الملتزمين. وسيتناول هذا البحث هذه المنظومة الإنتاجية في مراحل نضجها ثم في مراحل أزمتها، سعياً لفهم ديناميكياتها الداخلية وحدود قدرتها على التكيف.

المطلب الأول: النشاط الزراعي ونظام ملكية الأراضي

كانت الزراعة الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدولة العثمانية، إذ شكلت العمود الفقري للاقتصاد وأساس تمويل الخزينة، كما كانت المصدر الرئيس للغذاء للسكان. وقد أسست الدولة نظاماً دقيقاً لتنظيم ملكية الأراضي وضمان استمرارية الإنتاج، بحيث يوازن بين مصلحة الدولة المركزية وحقوق الفلاحين، ويمنع تراكم الأراضي في أيدي الإقطاعيين بما قد يهدد سلطة السلطان.

١. الأراضي الأميرية :

كانت هذه الأراضي تظل مملوكة رسمياً للدولة، بينما يُمنح الفلاحون حق الانتفاع بها مقابل دفع ضرائب محددة ومتفق عليها. وبقاء ملكية الرقبة للدولة كان هدفاً منع ظهور إقطاعيات كبرى مستقلة عن السلطة المركزية، الأمر الذي يضمن ألا تصبح أراضي واسعة تحت سيطرة نخبة محلية تتنافس الحكومة على السلطة أو العوائد المالية. كما ساعد هذا النظام على استقرار الإنتاج الزراعي، إذ كان الفلاحون يضمنون حقهم في الاستفادة من الأرض طالما دفعوا الضرائب، والدولة تضمن موارد مالية ثابتة للخزينة دون الحاجة لإدارة مباشرة لكل الأراضي¹⁹.

٢. نظام التيمار :

وهو نظام إقطاعي عسكري متطور، منح الدولة بموجبه حق جباية الضرائب من أراضي معينة لفائدة فرسان "السباهية"، مقابل قيام هؤلاء الفرسان بالخدمة العسكرية وتجهيز عدد محدد من الجنود المعروفين بالجبّو. هذا النظام وفّر عدة مزايا: ساعد في الحفاظ على الأمن في الأقاليم البعيدة عن العاصمة، وضمان استمرارية الزراعة دون الحاجة لنقل الأموال من المركز لدفع رواتب الجنود، وهو ما خفف العبء المالي عن الخزينة المركزية. كما أنه ربط بين خدمة الدولة والحقوق الاقتصادية للفئات العسكرية، مما ساهم في استقرار الأقاليم الزراعية وتدفق الموارد بشكل منتظم²⁰.

٣. المحاصيل الزراعية:

تنوع الإنتاج الزراعي ليشمل الحبوب الأساسية مثل القمح والشعير، بالإضافة إلى محاصيل نقدية وتجارية مثل القطن، والتبغ، والحبر، والزيتون. بعض الأقاليم كانت حيوية بشكل خاص؛ فمثلاً مصر كانت تمثل المخزون الغذائي لإسطنبول بالحبوب، بورصة كانت مشهورة بإنتاج الحرير الخام، واليمن تميزت بإنتاج القهوة. هذا التنوع ساهم في تلبية حاجات السكان المحلية وكذلك في توفير منتجات للتجارة الداخلية والخارجية، وهو ما دعم الاقتصاد العثماني وموقعه في التجارة الإقليمية والدولية²¹.

٤. تدهور الريف والتحويلات المتأخرة:

في القرون الأخيرة بدأ إرهاق الفلاحين بالضرائب المتزايدة والالتزامات المالية، بالإضافة إلى الممارسات الظالمة من بعض الملتزمين، يؤدي إلى هروب الفلاحين من أراضيهم، وهو ما تسبب في بوار مساحات شاسعة من الأراضي وتراجع الإنتاج الزراعي تدريجياً. ومع ذلك، شهد القرن التاسع عشر محاولات لتحديث الزراعة وإدخال محاصيل تجارية جديدة، مثل القطن طويل التيلة في مصر والشام، لمواجهة الطلب المتزايد من الأسواق الأوروبية وتوفير منتجات يمكن تصديرها وتحقيق دخل إضافي للخزينة، وهو مؤشر على أن الدولة كانت تحاول التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية رغم الصعوبات الداخلية²².

المطلب الثاني: النشاط الصناعي والحرفي (نظام الطوائف)

لم تكن الصناعة في الدولة العثمانية صناعة آلية حديثة بالمعنى الأوروبي للصناعة، بل اعتمدت بشكل أساسي على الحرف اليدوية المنظمة التي ظلت تمارس لقرون طويلة ضمن نظام اجتماعي واقتصادي محدد يعرف باسم "طوائف الحرف". هذه الطوائف كانت تضمن استمرارية الإنتاج التقليدي، وتحافظ على جودة المنتجات، كما أنها وفرت شبكة حماية اقتصادية واجتماعية للحرفيين.

١. طوائف الحرف

كانت الطوائف المهنية تجمع أصحاب الحرفة الواحدة، مثل النساجين والحدادين والدباغين، بحيث يعمل أفرادها وفق قواعد محددة، وتُحدد مسؤوليات كل منهم داخل الطائفة. لكل طائفة شيخ يمثلها أمام الدولة، ويشرف على ضبط جودة الإنتاج، وتحديد الأسعار، وتنظيم التدريب، بحيث يتعلم الصبية (المريدون) الحرفة بطريقة متدرجة ومنظمة. هذا النظام ساعد على استقرار السوق المحلي، ومنع المنافسة غير العادلة، كما ضمن حماية حقوق الحرفيين وأسرهم، ومنع استغلالهم من قبل التجار أو المسؤولين، وهو ما جعل الصناعات الحرفية تعيش في إطار من التنظيم الذاتي شبه المستقل داخل الاقتصاد العثماني²³.

٢. الصناعات الاستراتيجية:

اهتمت الدولة العثمانية بعدة صناعات تخدم مصالحها العسكرية والإدارية، وهي لا تُقاس بالأعداد الكبيرة بل بأهميتها الاستراتيجية. من أبرز هذه الصناعات صناعة السفن في الترسانة العامرة بإسطنبول، التي كانت مركزاً لإنتاج الأساطيل البحرية العثمانية، وصناعة المدافع والبارود في

الطوبخانة لتجهيز الجيوش، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات الحريرية الفاخرة والسجاد المصمم خصيصاً للبلاد السلطاني أو للتبادل الدبلوماسي مع الدول الأجنبية. هذه الصناعات لم تقتصر على تلبية الاحتياجات المحلية بل كانت رمزاً للقوة والرفاهية، وتعكس قدرة الدولة على التحكم في الموارد والخدمات الاستراتيجية²⁴.

٣. التحدي الصناعي الأوروبي والانهيار:

مع بداية القرن التاسع عشر، بدأت الثورة الصناعية الأوروبية تؤثر بشكل مباشر على الصناعات العثمانية. دخلت المنتجات الأوروبية إلى الأسواق العثمانية بأسعار أقل وجودة عالية، مستفيدة من الامتيازات الأجنبية والرسوم الجمركية المنخفضة التي فرضتها الدولة على البضائع الأوروبية. هذا التحدي أدى إلى انهيار كثير من الحرف المحلية، وتشريد آلاف الحرفيين الذين فقدوا مصدر رزقهم، وهو ما حول الدولة تدريجياً إلى مصدر للمواد الخام ومستورد للمنتجات المصنعة من الخارج، بدل أن تكون قادرة على إنتاجها داخلياً²⁵.

٤. محاولات التصنيع الحديث:

خلال عصر التنظيمات، حاولت الدولة إنشاء مصانع حديثة للمنسوجات والورق والأسلحة، سعياً لتحديث الاقتصاد ومواكبة التطورات الأوروبية، لكن هذه المحاولات واجهت صعوبات عديدة. من أبرزها نقص الخبرة الفنية المحلية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، والمنافسة الشديدة من المنتجات الأجنبية، الأمر الذي قلص من فعالية هذه المشاريع وجعلها محدودة النطاق مقارنة بما كان مطلوباً لتحقيق استقلال صناعي حقيقي للدولة²⁶.

المطلب الثالث: الضرائب الإنتاجية والرقابة الاقتصادية

فرضت الدولة العثمانية منظومة ضريبية معقدة على الأنشطة الإنتاجية لضمان تدفق الإيرادات وتمويل مؤسساتها العسكرية والإدارية المتضخمة. العشور: وهي الضريبة الشرعية الأساسية التي تُؤخذ من المحاصيل الزراعية، وكانت نسبتها تختلف حسب جودة الأرض وطرق الري (سيحي أم بعلي)، ولكنها في الغالب كانت تبلغ العُشر (١٠٪) من المحصول الفعلي. وفي الفترات المتأخرة، زادت هذه النسبة بشكل غير رسمي بسبب تجاوزات الملتزمين^{٢٧} الرسوم الحرفية: كانت الطوائف الحرفية تدفع رسوماً سنوية للدولة مقابل السماح لها بممارسة المهنة واستخدام المحلات (الدكاكين). كما كانت هناك رسوم على "التمغة" (الختم الرسمي) لضمان جودة السلع المنتجة ومطابقتها للمواصفات^{٢٨} الحسبة والرقابة الميدانية: كانت الدولة تشرف على الأسواق والإنتاج من خلال "المحتسب"، الذي كان يراقب الموازين والمكاييل ويمنع الغش ويطبق نظام "التسعير الجبري" وكان هذا النظام يهدف لحماية المستهلك وضمان توفر السلع الضرورية بأسعار معقولة، خاصة في أوقات القحط والحروب والأزمات الاقتصادية^{٢٩} ضريبة الأغنام: وهي ضريبة كانت تُفرض على الثروة الحيوانية، وكانت تمثل مورداً مهماً خاصة في المناطق الرعوية في الأناضول والبلقان^{٣٠}.

المبحث الثالث: التجارة والأسواق والمنشآت الاقتصادية

لو أُريدَ تصوير الاقتصاد العثماني في لقطة واحدة جامعة، لكانت تلك اللقطة هي صورة إسطنبول في أوج ازدهارها: مدينة تلتقي فيها قوافل الحرير القادمة من الشرق بسفن التوابل القادمة من البحر الأحمر وبتجار الذهب والفضة القادمين من أوروبا، بينما تفوح من أسواقها المغطاة رائحة البهارات والجلود والمنسوجات الفاخرة. فقد كانت التجارة في صميم الوجود العثماني، وكان الموقع الجغرافي الاستثنائي للدولة الواصل بين القارات الثلاث أثنى أصولها الاستراتيجية على الإطلاق. وقد أدركت الدولة العثمانية هذه الحقيقة مبكراً، فاستثمرت موقعها لتحصيل رسوم العبور من القوافل والسفن، وطوّرت بنيةً تحتيةً تجارية متكاملة من خانات ووكالات وأسواق مغطاة، ووظفت الأوقاف لتمويل صيانة هذه المنشآت دون تحميل الخزينة أعباءً إضافية. وكانت محطات هذه التجارة الكبرى من حلب إلى بورصة إلى القاهرة تمثل عقداً في شبكة اقتصادية عالمية كانت الدولة العثمانية تقف في قلبها. غير أن هذا الموقع المحوري تحوّل تدريجياً من ميزة إلى عبء؛ فمع اكتشاف طرق بحرية جديدة تجاوزت الأراضي العثمانية، ثم مع تزايد الامتيازات الممنوحة للتجار الأجانب، وأخيراً مع تراكم الديون الخارجية التي أفضت إلى إنشاء إدارة الدين العام، وجدت الدولة نفسها أمام معادلة مقولبة: اقتصاد كان يستمد قوته من التجارة الدولية أصبح رهينة لشروط الدائنين الأجانب ومصالحهم. وهذه المفارقة الكبرى هي ما سيسعى هذا المبحث إلى تفسيرها وتحليلها.

المطلب الأول: التجارة الداخلية والخارجية (طريق الحرير والامتيازات)

تميزت الدولة العثمانية بموقع جغرافي استراتيجي يربط بين قارات العالم القديم الثلاث، مما جعلها مركزاً حيوياً للتجارة الدولية وممرّاً إجبارياً للقوافل. التجارة الداخلية وقوافل الحج: لعبت قوافل الحج دوراً مزدوجاً (دينياً واقتصادياً)، حيث كانت القوافل التي تنطلق من دمشق والقاهرة وإسطنبول محملة بالبضائع والمنتجات المحلية، مما ساهم في انتعاش الأسواق على طول طريق الحج. وكانت الدولة توفر الحماية لهذه القوافل من خلال "الصرة السلطانية" والقوات العسكرية مقابل رسوم معينة^{٣١} طريق الحرير والتوابل: كانت الدولة العثمانية تسيطر على المحطات النهائية لطريق

الحرير (مثل حلب وبورصة وإسطنبول) وعلى منافذ تجارة التوابل القادمة من الهند عبر البحر الأحمر. وقد شكلت الرسوم الجمركية على هذه السلع المورد الأكثر أهمية للخزينة العثمانية في عصور القوة والازدهار^{٣٢} نظام الامتيازات الأجنبية: بدأت الدولة العثمانية بمنح امتيازات تجارية للدول الأوروبية لتشجيع التجارة وجذب الذهب والفضة. ومع مرور الزمن وضعف الدولة، تحولت هذه الامتيازات إلى قيود قانونية منعت الدولة من حماية منتجاتها المحلية، حيث أصبح التجار الأجانب يتمتعون بحصانات قضائية وضريبية لا يتمتع بها المواطن العثماني^{٣٣} التجارة البحرية: رغم قوة الأسطول العثماني في البداية، إلا أن السيطرة البحرية انتقلت تدريجياً للدول الأوروبية، مما جعل التجارة الخارجية العثمانية تتم غالباً على سفن أجنبية^{٣٤}.

المطلب الثاني: المنشآت الاقتصادية والأسواق (الخانات والبازارات)

شهدت المدن العثمانية الكبرى حركة عمرانية اقتصادية تمثلت في إنشاء مراكز تجارية متخصصة تعكس ازدهار النشاط الاقتصادي وتنظيمه الدقيق. الخانات والوكالات: كانت الخانات (مثل خان الخليلي في القاهرة، وخان الحرير في حلب، وخانات إسطنبول) مراكز لتجمع التجار الغرباء وتخزين بضائعهم وإتمام صفقاتهم بالجملة. وكانت هذه الخانات توفر الإقامة والأمن والمخازن للتجار وقوافلهم، وتمثل نقاط انطلاق للتجارة الدولية^{٣٥} الأسواق المركزية (البازارات): تميزت المدن العثمانية بوجود أسواق مغطاة تضم مئات المحلات المتخصصة في بيع السلع الثمينة مثل الذهب والمجوهرات والمنسوجات الفاخرة والسجاد. وكان لكل سوق نظام أمني صارم وحراس مخصصون وشيخ سوق يشرف على فض النزاعات^{٣٦} الأوقاف الاقتصادية: لعبت الأوقاف دوراً حيوياً في تمويل المنشآت الاقتصادية، حيث كان ريع العقارات والأراضي الموقوفة يُصرف على صيانة الأسواق والجسور والطرق التجارية، مما وفر بنية تحتية اقتصادية قوية للدولة دون تحميل الخزينة المركزية تكاليف إضافية. كما ساهمت الأوقاف في بناء "التكايا" و"المارستانات" التي كانت تخدم التجار والمسافرين^{٣٧}

المطلب الثالث: الرقابة الاقتصادية والنظام النقدي (الأقجة والقرش)

أدركت الدولة العثمانية منذ وقت مبكر أن استقرار النظام النقدي والرقابة على الأسواق هما عنصران أساسيان للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ومنع الاضطرابات التي قد تهدد عرش السلطنة. كانت الدولة تحاول بمزيج من التشريعات والرقابة والإجراءات المالية مواجهة تحديات العجز المالي، وحماية القوة الشرائية للعملة، وضبط الأسعار لتجنب الاحتكار واستغلال المواطنين.

١. النظام النقدي العثماني وتطوره:

في بدايات الدولة، كانت "الأقجة" هي العملة الفضية الأساسية المتداولة، وكانت تعتمد على وزن محدد من الفضة لضمان قيمتها. مع مرور الوقت ظهرت عملات أخرى مثل "القرش" و"الليرة الذهبية" لتلبية احتياجات الاقتصاد المتنامي والتجارة الداخلية والخارجية. لكن النظام النقدي العثماني عانى من تقلبات حادة بسبب لجوء الدولة إلى ما يُعرف بـ "التقريض"، أي تخفيض وزن العملة أو نسبة المعدن النفيس فيها بهدف توفير السيولة لتغطية العجز الناتج عن الحروب أو النفقات الطارئة. هذا الإجراء أدى إلى تراجع القوة الشرائية للعملة، وخلق حالة من التذمر بين الجنود والفلاحين والتجار على حد سواء، إذ كانت رواتبهم ومدخراتهم تفقد قيمتها بسرعة³⁸.

٢. الحسبة والتسعير:

لعبت هيئة الحسبة دوراً محورياً في الرقابة الميدانية على الأسواق، حيث كان "المحتسب" يتدخل لتحديد أسعار السلع الأساسية ومراقبة جودة المنتجات ومنع الاحتكار. وكان النظام يهدف لضمان توازن بين مصلحة المستهلك وحماية مصالح التجار والحرفيين. في القضايا الأكثر تعقيداً، كان القاضي هو المرجع النهائي لتحديد قائمة الأسعار المعروفة بـ "دفتر النرخ"، بعد التشاور مع شيوخ الطوائف الحرفية لضمان أن الأسعار عادلة وأن العدالة التجارية قائمة، مما ساعد على الحد من الغلاء والاحتكار وقلل من الاحتكاك الاجتماعي³⁹.

٣. إدارة الدين العام والتبعية:

مع تراكم الديون وإعلان إفلاس الدولة في عام ١٨٨١م، أُجبرت الدولة العثمانية على إنشاء هذه الإدارة لإدارة الديون الخارجية. وقد تولى إدارتها مندوبون من الدول الدائنة مثل فرنسا وبريطانيا وغيرها، وسيطروا على موارد حيوية وسيادية للدولة مثل ضرائب الملح والتبغ والحرير والصيد. هذا الإجراء مثل نزوة التبعية الاقتصادية للخارج، إذ فقدت الدولة سيطرتها الفعلية على بعض مواردها الأساسية، وأصبح القرار المالي والسياسي مرتبطاً بالمصالح الأجنبية، وهو ما انعكس سلباً على قدرة الدولة على إدارة اقتصادها داخلياً⁴⁰.

٤. ظهور البنوك الحديثة:

خلال القرن التاسع عشر، شهدت الدولة تأسيس البنك العثماني وبنوك أخرى برؤوس أموال أجنبية، وهو ما مثل بداية التحول نحو النظام المصرفي الحديث. هذه البنوك لعبت دوراً مهماً في تمويل المشاريع الحكومية والديون، لكنها كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديون الخارجية وشروط الدائنين الأوروبيين، الأمر الذي جعل الاقتصاد العثماني يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي، وعزز من درجة التبعية الاقتصادية للخارج وأضعف السيادة المالية للدولة⁴¹.

الذاتة

في ختام هذه الرحلة التحليلية عبر أروقة الاقتصاد العثماني، تتجلى صورة بالغة التعقيد لدولة عاشت على وقع التناقضات؛ دولة أبدعت في بناء منظومة اقتصادية متكاملة صمدت قروناً طويلة، ثم عجزت عن تجديد هذه المنظومة حين دعت الحاجة، فتحوّلت نقاط قوتها ذاتها إلى مواطن ضعف وأسباب انهيار. وقد كشف البحث أن الاقتصاد العثماني لم يكن كتلة صماء جامدة، بل كان كائناً حياً يتفاعل مع محيطه الداخلي والخارجي ويستجيب للضغوط والتحوّلات، وإن تفاوتت درجة هذه الاستجابة ومدى نجاعتها من حقبة إلى أخرى. وقد تجلّى هذا التفاعل في المرونة التي أبدتها الدولة حين طوّرت نظام المقاطعات استجابةً لحاجتها إلى سيولة عاجلة، وحين سعت إلى إصلاح ضريبي في عصر التنظيمات، وحين حاولت إنشاء مصانع حديثة لمواجهة التحدي الصناعي الأوروبي. بيد أن هذه الاستجابات جاءت في معظمها متأخرة أو منقوصة أو مشوّهة بفعل الفساد والمقاومة المؤسسية وضيق الأفق السياسي. والحقيقة التي يخلص إليها هذا البحث أن أزمة الاقتصاد العثماني لم تكن في جوهرها أزمة موارد، فقد ظلّت الأراضي العثمانية غنيةً بخيراتها الزراعية ومعادنها وموقعها التجاري حتى اللحظة الأخيرة، بل كانت في جوهرها أزمة مؤسسات وإدارة وقرار؛ عجزت فيها الدولة عن تحويل مواردها الكامنة إلى قوة اقتصادية فاعلة قادرة على الصمود في وجه التحديات الكبرى.

النتائج

١. النظام الضريبي العثماني نجحته كان مرحلياً لا هيكلياً: أثبت النظام الضريبي فاعلية ملحوظة في مراحل التأسيس والتوسع حين كانت الموارد في تنام مستمر والأقاليم في ازدياد، غير أنه حمل في بنيته بذور أزمته المستقبلية. فتحوّل نظام المقاطعات من أداة لتعجيل الإيرادات إلى آلية لتسريب الثروة نحو الأعيان المحليين، وتحوّلت العوارض الاستثنائية من وسيلة طارئة إلى عبء دائم، حتى غدا العجز الهيكلي المزمن السمة المعرّفة للميزانية العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر، ولم تستطع أي من الإصلاحات اللاحقة معالجته معالجة جذرية.

٢. تراجع الإنتاج الزراعي والحرفي كان نتيجة فشل مؤسسي لا شح في الموارد: لم تكن الأراضي العثمانية تفتقر إلى الخصوبة ولا كانت الحرف تفتقر إلى الكفاءة، بل كان الفشل في صون المنظومة الإنتاجية وتطويرها؛ فإرهاق الفلاحين بالضرائب وتجاوزات الملتزمين أفضيا إلى هجر الأراضي وتراجع الإنتاج، وعجز طوائف الحرف عن مواجهة المنافسة الأوروبية كشف عن قصور بنيوي في قدرة الدولة على تحديث منظومتها الإنتاجية. وهكذا تحوّل الاقتصاد العثماني تدريجياً من نموذج الإنتاج والاكتفاء إلى نموذج تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات المصنّعة.

٣. الامتيازات الأجنبية كانت أخطر أسلحة التبعية الاقتصادية: بدأت الامتيازات الممنوحة للتجار الأجانب بوصفها أداة دبلوماسية لتشجيع التجارة وجذب العملة الصعبة، لكنها تحوّلت مع الوقت إلى قيود قانونية سلبت الدولة قدرتها على حماية منتجاتها المحلية ومنافسة البضائع الأجنبية. وحين اقترنت هذه الامتيازات بتراكم الديون الخارجية وإنشاء إدارة الدين العام عام ١٨٨١م، اكتملت منظومة التبعية الاقتصادية، وأصبحت الدولة العثمانية تقعد سيطرتها على مواردها السيادية تبعاً لصالح الدائنين الأوروبيين.

٤. أزمة الاقتصاد العثماني كانت في جوهرها أزمة توقيت وقرار لا أزمة قدر محتموم: لم يكن انهيار الاقتصاد العثماني حكماً تاريخياً مبرماً، بل كان حصيلة تراكم القرارات المتأخرة والإصلاحات المنقوصة والإدارة المترددة. فالدولة أدركت مبكراً خطورة العجز المالي وتراجع الإنتاج وضغط الديون، وحاولت الاستجابة من خلال إصلاحات عصر التنظيمات ومشاريع التصنيع الحديث، غير أن هذه المحاولات جاءت دائماً خطوات متأخرة خلف وتيرة التحوّلات الكبرى، مما يجعل الدرس الأبقى الذي يُخلّفه الاقتصاد العثماني هو أن التأخر في الإصلاح ليس ترفاً سياسياً بل ثمنه الزوال.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

٥. آق كوندوز، أحمد، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، تركيا، ٢٠٠٨م.
٦. آق كوندوز، أحمد، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ترجمة: فاضل بيات، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٤هـ/٢٠٠٤م.

٧. الأرنؤوط، محمد، الوثائق الوقفية كمصدر من مصادر التعرف على الحياة الزراعية في ضواحي دمشق في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، أيلول ١٩٩٢، العدد ٤٤.
٨. إنالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرنؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
٩. إنالجيك، خليل، الدولة العثمانية: الاقتصاد والمجتمع (١٣٠٠-١٦٠٠م)، في: إنالجيك، خليل، وكواترت، دونالد (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الأول، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م.
١٠. باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت.
١١. رافق، عبد الكريم، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، مجلد ٢، العدد ١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٢. ساحلي أوغلو، خليل، مالية الدولة العثمانية في عهد تأسيسها، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسিকা، إسطنبول، ٢٠٠٠م.
١٣. ساحلي أوغلو، خليل، سنو الازدلاف أو أزمت الإمبراطورية العثمانية المالية، تعريب: عبد الجليل التميمي، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسিকা، إسطنبول، ٢٠٠٠م.
١٤. ساحلي أوغلو، خليل، ميزانيات الشام في القرن السادس عشر، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسিকা، إسطنبول، ٢٠٠٠م.
١٥. ساحلي أوغلو، خليل، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسিকা، إسطنبول، ٢٠٠٠م.
١٦. غزلان، محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢٠٠٢م.
١٧. فليت، كات، التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، تعريب: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض.
١٨. كواترت، دونالد، عصر الإصلاحات ١٨١٢-١٩١٤م، في: إنالجيك، خليل، وكواترت، دونالد (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م.
١٩. أوزتورك، مصطفى، الملامح العامة لتاريخ السكة العثمانية، في: السيد محمود (مترجم)، النقود العثمانية: تاريخها تطورها مشكلاتها، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

1. Ben-Naeh, Yaron, Jews in the Realm of Sultans, Tübingen, Mohr Siebeck, 2008.
2. Cakır, Baki, "Mukataa," in Encyclopedia of Ottoman Empire.
3. Cezar, Yavuz, "From Financial Crisis to the Structural Change," Oriente Moderno, Vol. 79, No. 1, 1999.
4. Darling, Linda, Revenue-Raising and Legitimacy, Leiden, Brill.
5. Masters, B., "Jizya," in Encyclopedia of Ottoman Empire.
6. Özvar, E., "Budgets," in Encyclopedia of Ottoman Empire.
7. Serim, Nilgün, "The Causes of the Financial Crisis," Çanakkale Onsekiz Mart Üniversitesi Yönetim Bilimleri Dergisi, Vol. 10, No. 20, 2012.

هوامش البحث

- ¹ Özvar, E. "Budgets," op. cit., p. 97; Masters, B. "Jizya," op. cit, p. 303; Ben-Naeh, Yaron, Jews in the Realm of Sultans, Tübingen, Mohr Siebeck, 2008, p.57.
- ² Özvar, E. "Budgets," op. cit., p. 97.
- ³ Cakır, Baki, "mukataa," in Encyclopedia of Ottoman Empire, p. 396; Darling, Revenue-raising and legitimacy, p. 123

^٤ آق كوندوز، أحمد، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، تركيا، ٢٠٠٨م، ص ٦٧٩.

^٥ ساحلي أوغلو، خليل، مالية الدولة العثمانية في عهد تأسيسها، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسিকা، إسطنبول، ٢٠٠٠م،

ص ٢٦٤.

- ⁶ ساحلي اوغلو، مالية الدولة، ص ٢٦٨
- ^٧ إنالجيك، خليل، الدولة العثمانية: الاقتصاد والمجتمع (١٦٠٠-١٣٠٠م)، في: إنالجيك، خليل، وكواترت، دونالد (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الأول، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ١٤٣.
- ⁸ المصدر نفسه، ص ١٤٤.
- ⁹ كواترت، دونالد، عصر الإصلاحات ١٨١٢-١٩١٤، في: إنالجيك، خليل، وكواترت، دونالد (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م، ج ٢، ص ٤٩٨.
- ¹⁰ كواترت دونالد، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٠٠.
- ¹¹ ساحلي أوغلو، مالية الدولة العثمانية، ص ٢٨١
- ¹² Serim, Nilgün, "The Causes of the Financial Crisis," in: Çanakkale Onsekiz Mart Üniversitesi Yönet Bilimleri Dergisi, vol. 10, No. 20, 2012, p. 184.
- ¹³ Özvar, E. "Budgets," op. cit., p. 98
- ¹⁴ ساحلي أوغلو، مالية الدولة العثمانية، ص ٢٨٨
- ¹⁵ باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ص ٨٩.
- ¹⁶ ساحلي أوغلو، خليل، سنو الازدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية، تعريب: عبد الجليل لتميمي، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسيا، إسطنبول، ٢٠٠٠م، ص ١١٢.
- ¹⁷ ساحلي اوغلو، سنو الازدلاف، ص ١١٤
- ¹⁸ ساحلي اوغلو، سنو الازدلاف، ص ١١٥
- ¹⁹ الأرنأؤوط، محمد، الوثائق الوقفية كمصدر من مصادر التعرف على الحياة الزراعية في ضواحي دمشق في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، أيلول ١٩٩٢، العدد ٤٤، ص ١٦٣.
- ²⁰ المصدر نفسه.
- ²¹ إنالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرنأؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م، ص ٢١٠
- ²² الأرنأؤوط، المصدر السابق، ص ١٦٦.
- ²³ الأرنأؤوط، المصدر السابق، ص ١٦٩
- ²⁴ انجاليك، خليل، تاريخ نشوء الدولة العثمانية، ص ٣٤١
- ²⁵ المصدر نفسه، ص ٣٤٤
- ²⁶ الأرنأؤوط، المصدر السابق، ص ١٧٣
- ^{٢٧} آق كوندوز، أحمد، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ترجمة: فاضل بيات، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٧.
- ^{٢٨} آق غوندوز، أحمد، التشريع الضريبي، ص ١٩
- ^{٢٩} ساحلي أو غلو، خليل، ميزانيات الشام في القرن السادس عشر، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد لعثماني، إرسيا، اسطنبول، ٢٠٠٠م، ص ١٩.
- ^{٣٠} المصدر نفسه، ص ٥٤
- ^{٣١} عبد الكريم رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، دراسات تاريخية، جامعة دمشق، مجلد ٢، العدد ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٢٨
- ^{٣٢} فليت، كات، التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، تعريب: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ص ٢٩٨
- ³³ Cezar, Yavuz. "From financial crisis to the structural change," Oriente moderno, Vol. 79, No1, 1999, p. 49.
- ^{٣٤} فليت، كات، المصدر السابق، ص ٣١٥

- ^{٣٥} إنالجيڪ، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرنؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢١٠.
- ^{٣٦} ساحلي اوغلو، مالية الدولة، ص ٣٤١
- ^{٣٧} ساحلي اوغلو، مالية الدولة، ص ٣٢٢
- ³⁸ غزلان، محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢٠٠٢، ص١١٥
- ³⁹ ساحلي أوغلو، خليل، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسیکا، إسطنبول، ٢٠٠٠م، ص٢٢٣.
- ⁴⁰ أوزتورك، مصطفى، الملامح العامة لتاريخ السكة العثمانية، في: السيد محمود (مترجم)، النقود العثمانية: تاريخها تطورها مشكلاتها، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٤٧.
- ⁴¹ المصدر نفسه.